دور صندوق ا لنقد العربي في حل المشكلات الاقتصادية العربية مع الإشارة إلى دول (الربيع العربي)

الدكتور
رافد علي عبد الله
وزارة الصناعة والمعادن

المقدمة:

يُعد التعاون المالي والاقتصادي ما بين الدول والانضمام إلى المؤسسات الإقليمية والدولية هو أحد العناصر الرئيسية في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، وان الأزمات المالية والاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي أثبتت بما لا يقبل الشك ضرورة التحرك باتجاهين هما :

1- إعادة هيكلة النظام النقدي العالمي.

2- التوسع في التعاون على المستوى الإقليمي وبشكل خاص في المجالات الاقتصادية عموما والمالية والنقدية خصوصا.

وبناء على ما تقدم سارعت الدول الرأسمالية الكبرى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء العديد من المنظمات الدولية مثل (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ونادي باريس) من اجل وضع الحلول للمشاكل والأزمات التي تواجه اقتصاديات العالم . وفي نفس السياق فان الدول العربية حذت حذو الدول الرأسمالية فأسست (الجامعة العربية، صندوق النقد العربي، ...الخ) في سعيها لتحقيق ذاتها والاعتماد على النفس و تحسين شروط التبادل مع الدول الأخرى وبشكل خاص الرأسمالية منها.

وعليه يمكن القول بان صندوق النقد العربي مؤسسة مالية عربية إقليمية منضوية تحت مظلة جامعة الدول العربية تأسس عام 1976 وبدء في ممارسة نشاطه عام 1977 ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة.

لقد ساهمت عدة عوامل موضوعية لتأسيس هذا الصندوق منها :

1. تحسن المكانة الاقتصادية للدول النامية ومنها الدول العربية على المستوى العالمي وبشكل خاص دول (OPEC).
2. تعرض اقتصاديات الدول الرأسمالية في ذلك الوقت إلى التضخم بسبب الأزمات النقدية ومنها رفع سعر النفط من قبل منظمة أوبك لعدة مرات وردة الفعل من قبل الدول الرأسمالية.
3. محاولة الدول العربية إيجاد بديل مناسب عن صندوق النقد الدولي يوفر السيولة اللازمة للإقراض عند الحاجة .

الأهداف[1]:

1- توفير القروض اللازمة للدول الأعضاء .

2- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي .

3- إنشاء السوق النقدي العربي .

4- تهيئة الظروف الملائمة لإصدار العملة العربية الموحدة .

5- محاولة تقليل الاعتماد على المؤسسات الدولية(البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، نادي باريس).

6- المساهمة في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

7- العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء والمحافظة على استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها.

(1) جامعة الدول العربية ،صندوق النقد العربي، إصدارات عن الصندوق، نشأته ،أهدافه، نشاطه، 2003،ص 5.

رأس مال الصندوق:

رأس مال الصندوق عند التأسيس كان 250 مليون دينار عربي حسابي وتم رفعه في عام 2005 إلى 600 مليون دينار عربي حسابي[1] .

أنشطة الصندوق :

1. المعونة الفنية حيث استمر الصندوق بتقديم الاستشارات الفنية من خلال عقد المؤتمرات والورش الفنية للعاملين في البنوك المركزية العربية والعمل على تطوير نظام القرض المضمون وتقليل المخاطر بالتنسيق مع المؤسسات الدولية ذات الاختصاص.
2. التدريب من خلال فتح الدورات التدريبية في معهد السياسات الاقتصادية التابع له وبالتنسيق مع العديد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية وغيرها إذ بلغ عدد الدورات في سنة 2012 13 دورة شارك فيها 369 متدرب وليصل أجمالي عدد الدورات التي أقامها الصندوق 248 دورة استفاد منها 7514 متدرب[2] .
3. مساعدة أسواق الأوراق المالية باتجاه توفير المعلومات والبيانات اليومية عن جميع أسواق الأوراق مالية العربية المشتركة البالغ عددها (16) في قاعدة بياناته.
4. النشاط الاستثماري بإتباع سياسة متوازنة تهدف الحفاظ على رأس ماله المستثمر وتحقيق عوائد مع قبول الإيداعات من البنوك المركزية والمؤسسات المالية العربية لغرض الاستثمار وهذا مؤشر على مدى المكانة التي وصل إليها الصندوق.
5. القروض: يقدم الصندوق عدة تسهيلات تنحصر في مجالين (الأول يتعلق بإصلاح العجز في موازين المدفوعات، والثاني دعم قطاعات اقتصادية أخرى) ويتم منح القروض بعد اجتماعات بين الصندوق والدولة المعنية يتم خلالها تحديد السياسات والإجراءات المناسبة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية و كما في الجدول (1).

جدول (1)

أنواع القروض التي يقدمها صندوق النقد العربي

ت	نوع القرض	حجم القرض كنسبة من اكتتاب العضو المدفوع	مدة القرض	الشروط	الغاية
1	التلقائي	%75	3 سنوات	بدون برنامج تصحيحي	تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات
2	العلادي	%100	سنة	برنامج تصحيح مالي	أعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات
3	الممتد	%175	سنتين	برنامج تصحيح اقتصادي	علاج العجز المزمن في ميزان المدفوعات
4	التعويضي	%100	3 سنوات	بدون شروط	معالجة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض العائدات في الصادرات أو ارتفاع تكاليف الاستيراد

المصدر :جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، إصدارات حول النشاط الإقراضي للصندوق، 2007.

(1) الدينار العربي الحسابي يساوي 3وحدات من حقوق السحب الخاصة (Special drawing rights) وهي الوحدة الحسابية لدى صندوق النقد الدولي، تحدد قيمتها من عدة عملات (الدولار الأمريكي 44%، اليورو 34%، الين الياباني 11% و الجنيه الإسترليني 11%).

(2) جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2012، ص 6.

ومن الجدير بالذكر أن الصندوق ومنذ بداية نشاطه الاقراضي في 1978 و حتى نهاية عام 2012 قدم 160 قرض لصالح 14 دولة عربية وبمبلغ إجمالي 1.6 مليار دينار عربي حسابي أي ما يعادل 7.2 مليار دولار أمريكي، مع الإشارة إلى إن هذه القروض تكون وبنوعين[1]:

- **الأول:** وفيه تحتسب ولمدة 6 أشهر على وحدة السحب الخاصة وهو السعر في أول يوم عمل في الشهر.
- **الثاني:** تثبت الفائدة على مبلغ الدفعة المسحوبة في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. وهنا نجد تناقض يدفعنا للتساؤل عن سبب فرض الفائدة على القروض ونحن بلدان إسلامية يحرم ديننا الحنيف الفائدة كونها ربا فإذا كان الجواب إن ذلك لغرض تغطية المصاريف الإدارية للصندوق فهذا حسب رأيينا جواب غير مقنع لان دولة واحدة من الدول النفطية تستطيع وحدها تحمل المصاريف السنوية للصندوق فما بالك ب 22 دولة عضو في الصندوق لذلك توجب على الصندوق توجيه العناية اللازمة لتجاوز هذا الموضوع في القريب العاجل خصوصا وان هناك توجه عالمي نحو الاقتصاد الإسلامي بعد الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي حتى لا تكون نقطة ضعف يستغلها من يريد التقليل من أهمية المنهج الاقتصادي الإسلامي ألان وفي المستقبل وخير دليل على ذلك انعقاد أول مؤتمر عالمي للاقتصاد الإسلامي في أوربا في 3/25/ 2012 في ايطاليا لإنشاء أول بنك إسلامي بسبب عدد الجالية الإسلامية الموجودة فيها ورغبتهم في التعامل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

الصندوق و دول الربيع العربي:

بعد هذا العرض الموجز عن صندوق النقد العربي نعود ألان لدور الصندوق في دعم دول الربيع العربي نظرا لما تعانيه هذه الدول من صعوبات اقتصادية واجتماعية ومالية بسبب التحولات السياسية التي حدثت في تونس أولا ومن ثم مصر وليبيا واليمن وسوريا والبقية تأتي لاحقا. تعاني الدول العربية شانها في ذلك شان الدول النامية من العديد من المشاكل الاقتصادية والتي ألقت بضلالها على الواقع التي تعيشه هذه الدول وسنذكر عددا منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. مشكلة النمو السكاني للدول العربية حيث وصل عدد السكان في الوطن العربي حوالي 362مليون نسمة في سنة 2011 وبزيادة مقدارها 8 مليون عن 2010 وبمعدل نمو 2.4 % وهو معدل مرتفع بالمقارنة مع معدلات النمو السكاني معظم أقاليم العالم، وهذه المشكلة تعتبر واحدة من العوامل التي تعيق نجاح عملية التنمية الاقتصادية في البلدان العربية لأنها تترافق مع ارتفاع في الدخل القومي الحقيقي ولكن بنسب اقل من النمو السكاني[2].

ومن وجهة نظرنا فان النمو السكاني يعتبر عامل دفع للتنمية الاقتصادية إذا ما رافقتها عدالة في التوزيع وهذا نفس ما ذهب إليه كل من (جوليان سيمون) أحد الاقتصاديين في جامعة ميريلاند الامريكية والاقتصادي البريطاني الجنسية (كولن كلارك) حيث أشار الأول " إلى أن النمو السكاني هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي من حيث إن الموارد محدودة بالقدرة على اختراعها، وأن القدرة على الاختراع تتزايد مع تزايد عدد العقول التي تحاول حل المشكلات". وقصد هنا أن النمو السكاني المعقول الذي يعتبر أفضل السبل نحو تحسين الرفاهية البشرية. أما الثاني فلقد دعا لفكرة أن النمو السكاني عامل مشجع على التنمية في المدى الطويل وليس انخفاض أو عدم نمو السكان كونه يشكل عامل لزيادة العرض والطلب معا.

(1) جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير السنوي لعام 2012،ص 13.

(2) World Development Report (2011), The World Bank, Washington ,D .C.

والحقيقة التي يتناسها أو يتغاضى عنها البعض إن المشكلة ليست في تزايد البشر أو في ندرة الموارد كما يدعي البعض بل المشكلة هي عدم استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل وسوء التوزيع لها يضاف إلى ذلك رغبة البعض في السيطرة عليها لان الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وتكفل له بالرزق قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴿١٠﴾ ﴾[2]، وفي الحديث القدسي: (يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ؛ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلاَّ كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ)[3] .

2. مشكلة انتشار الأمية حيث ازدادت نسبتها من 28% سنة 2008 إلى 29.7% سنة 2010 وهي نسب مرتفعة جدا بالمقارنة مع باقي مناطق العالم باستثناء جنوب أسيا وافر يقيا حيث بالغ عدد ألاميين في الدول العربية 100 مليون شخص منها(17 مليون مصر ،14 مليون السودان ،6 مليون الجزائر،5.8 مليون المغرب[4]) وهذه المشكلة لها إبعاد اجتماعية واقتصادية وأمنية انظر جدول (2).
3. ارتفاع نسبة البطالة في الدول العربية التي تبلغ 14.6% وهذا يمثل أكثر من ضعف معدل البطالة في العالم الذي كان 6.2% في عام 2010 حيث بلغ عدد العاطلين في البلدان العربية 14.2 مليون عاطل [5] كما مبين في جدول(2).

جدول (2)

البطالة ومعدل الأمية في بعض الدول العربية

الدولة	البطالة% 2009	البطالة %2010	الأمية % 2009	الأمية % 2010
السودان	19.7*	------	18.1	14.8
تونس	13.3	13	4.7	3.2
الجزائر	10.2	15	8	7.5
المغرب	9.1	9.1	26.4	23.4
اليمن	15.9	14.6	21.3	17.1
ليبيا	15**	-------	13.8	11.6
الأردن	12.8	13.4	7.2	------
مصر	9.4	8.9	14.6	12.1

* البيانات لسنة 2008. ** البيانات لسنة 2005.

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي ،ابوظبي، 2011,2010.

(1) سورة الذاريات، الآيات (56 –58).

(2) سورة فصلت، الآية (10).

(3) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، برقم 4674.

(4) انظر: – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو" 2011.

- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد،2012 ،ص 36.

(5) جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد، المصدر السابق .

4. ارتفاع مبلغ المديونية العامة الخارجية للدول العربية مجتمعة لتصل إلى 172,9 مليار دولار في عام 2010 بزيادة مقدارها 6 % عن 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية و لتستمر بالارتفاع لتصل في 2012 إلى 176,2 مليار دولار بسبب الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في الموازنة العامة يرافقها ارتفاع في خدمة الدين العام الذي بلغ 14.6 مليار دولار في 2010[1] ثم ليرتفع مرة أخرى ليبلغ 15,9 مليار دولار في 2012.
5. الاضطرابات السياسية في العديد من الدول العربية وما يعرف بالربيع العربي والعلاقات المتوترة بين بعض الدول العربية بسبب (الحدود، المياه، الديون، القضية الفلسطينية،...).
6. انخفاض مستوى الادخار وتراكم رأس المال لدى الاقتصاديين أكثر من سبب لانخفاض مستوى الادخار وتراكم رأس المال فالبعض يعزوه إلى انخفاض مستوى الدخل يرافقه تواضع معدلات نمو الدخل. والبعض الأخر يعزوه إلى ارتفاع معدلات التضخم وبشكل خاص المواد الغذائية. وآخرون يرون إن السبب هو عدم وجود وعي لأهمية الادخار يصاحبها غياب المؤسسات الائتمانية مع وجود ظاهرة الاكتناز ونحن نضيف هنا سبب أخر إلا وهو قيام المؤسسات المالية بتشجيع القروض الاستهلاكية على حساب القروض الاستثمارية. والواقع إن كل سبب يشير إلى جزء مهم من أسباب المشكلة والمهم لدينا العمل من اجل حل مشكلة انخفاض مستوى الادخار من اجل زيادة التراكم الرأسمالي الذي يعتبر العامل الأساسي الذي يدفع بعجلة التنمية إلى الإمام[2] .
7. انعدام الديمقراطية وغياب الحريات من العوامل التي تساهم في انتشار الفساد المالي والإداري في القطاع الحكومي وبالتالي زيادة ضياع المليارات من ثروات الشعوب بدلا من استثمارها في المشاريع التنموية .

لقد تفاعلت هذه المشاكل وغيرها على مر الزمن وكانت كالبركان انفجرت في العديد من الدول العربية بما عرف بالربيع العربي لسبب أو لأخر وكانت النتيجة تغير العديد من أنظمة الحكم بأخرى جديدة منتخبة استلمت الحكم ومعه كل التركة الثقيلة للأنظمة السابقة وعلى رأسها مشكلة المليارات من الدولارات المهربة إلى العديد من الدول المتقدمة. إضافة إلى ما تقدم ذكره فان الاضطرابات السياسية و الطلبات الشعبية المتعاقبة زادت من حدة الصعوبات التي تواجه هذه الحكومات وللخروج من هذا المأزق فان الأمر يتطلب فترات زمنية ليست بالقصيرة وسيولة من النقد الأجنبي مليارات من الدولارات من اجل تحريك عجلة الاقتصاد وبناء عليه جدت نفسها إمام خيارين لا ثالث لهما:

الطريق الأول: اللجوء إلى الدول المتقدمة والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

الخيار الثاني: اللجوء إلى الدول العربية النفطية وصندوق النقد العربي .

في 2011/5/26 بإعلان مشروع G 8 فيما يتعلق بالخيار الأول فلقد قامت مجموعة الثمانية " شراكة دوفيل " لإعادة بناء دول " الربيع العربي " على المستوى الاجتماعي والاقتصادي تعهدت بموجبه بتقديم 38 مليار دولار لتونس ومصر والمغرب والأردن وليبيا حتى عام 2013 وفي السياق ذاته فان صندوق النقد الدولي قد تعهد بتمويل إضافي قيمته 35 مليار دولار لدول انتفاضات الربيع العربي وهذا المشروع يشبه من حيث المبدأ مشروع مارشال[3]، والعضوية لهذا المشروع ما تزال مفتوحة للدول العربية التي ربما تشهد تحولات سياسية في المستقبل .

---

(1) جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي ،ابوظبي،2012,2011.

(2) للمزيد انظر: ألكفري، مصطفى العبد الله، أهم عوائق التنمية في الدول العربية، الحوار المتمدن،العدد965 ،2004، على الموقع الالكتروني (www.ahewar.org).

(3) مشروع مارشال اقر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية للمساعدة على إعادة بناء أوربا قامت بموجبه أمريكا بدفع 13 مليار دولار لتحقيق أهداف المشروع .

إلا إن دول الربيع العربي لم تستلم لحد ألان إي شيء من هذه المبالغ لسببين هما:

- إن الجزء الأكبر من هذه المساعدات سوف تدفعها الدول الأوربية التي تعاني ألان من أزمة مالية (أزمة منطقة اليورو) التي بدأت في اليونان ثم انتقلت إلى ايطاليا والبقية تأتي للدول الأوربية الأخرى التي تعاني من مشكلة الديون السيادية، وعليه هل تستطيع إن تفي بالتزاماتها تجاه الدول العربية أم إن هذه المبادرة موجلة لحين اطمئنان الدول المانحة إلى إمكانية حصولها على الثمن المناسب لهذه المساعدات واستقرار الأوضاع في تلك الدول.
- طرح عدة تساؤلات من قبل جهات أوربية حول طبيعة الأنظمة السياسية التي ستحكم دول الربيع العربي، ومسار العملية الديمقراطية فيها في الوقت التي تعاني هذه الدول من انتشار الفساد المالي والإداري وعدم الاستقرار.

إما بالنسبة للخيار الثاني فان عدد من دول الخليج مثل قطر والسعودية والإمارات تعهدت بتقديم مساعدات مالية وتوجيه بعض استثمارات الصناديق السيادية إلى الدول التي تمر بمراحل تحوُّل للمساعدة في إنجاح تجاربها كما مبين في الجدول (3).

جدول (3)

المساعدات التي منحت من بعض دول الخليج لبعض دول الربيع العربي

الدولة المانحة	الدولة المستلمة	المبلغ مليار دولار	النوع
المملكة العربية السعودية	مصر	1	وديعة في البنك المركزي لمدة 8 سنوات
المملكة العربية السعودية	المغرب	1.25	مساعدات
المملكة العربية السعودية	اليمن	2.21	وقود ومشتقات نفطية قرض للبنك المركزي
المملكة العربية السعودية	الأردن	1.4	مساعدات
المملكة العربية السعودية	تونس	0.75	مساعدات
دولة قطر+ الكويت+ الإمارات	المغرب	2.5	مساعدات في صندوق وصال كابي تال للتنمية السياحية
دولة قطر	الأردن	1.25	دعم مشاريع تنموية
دولة قطر	مصر	20.5	وديعة في البنك المركزي منحة لدعم عجز الموازنة

المصادر: - البنك المركزي المصري (www.cbe.gov.eg).

- البنك المركزي الأردني (www.cbj.gov.jo).
- بنك المغرب (www.bkam.ma).
- وزارة المالية اليمنية (www.mof.gov.ye).
- وزارة المالية التونسية (www.mof.gov.ty) .

يبين الجدول(3) تنوع هذه المساعدات (ودائع في البنوك المركزية لرفع احتياطيات العملة الأجنبية، منح لدعم عجز الموازنة، قروض بأسعار فائدة ميسرة، مساعدات، تجهيز مشتقات نفطية) ألا إن حجم تلك المساعدات لا يتناسب وطبيعة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها دول الربيع العربي من اجل دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الإمام في هذه الدول فعلى سبيل المثال لا الحصر فان مصر تعاني من انخفاض الاحتياطي النقدي من 36 مليار عام 2011 إلى

14.4 مليار وبعجز في الموازنة يبلغ 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الدين الخارجي إلى 34 مليار دولار والدين الداخلي إلى 193 مليار دولار[1].

إما فيما يتعلق بدور صندوق النقد العربي فالجدول (4) يوضح لنا حجم النشاط الآقراضي الذي قدمه الصندوق للدول العربية حيث دفع الصندوق 533 مليون دولار في 2011 و 348.9 مليون دولار في سنة 2012 وبما مجموعه (881.9 مليون دولار) مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذه القروض تكون لفترات زمنية محددة كلا حسب نوعه ومقابل فائدة يتقاضاها الصندوق على العكس من المساعدات التي تكون بدون فائدة، وخلاصة القول فان حجم القروض المقدمة من الصندوق لا تتناسب والمشاكل التي تعاني منها دول الربيع العربي في هذه المرحلة الحرجة ولا تشكل أي قوة دفع للنهوض بالاقتصاديات العربية المنهكة .

من كل ذلك كان لابد مما ليس له بد لدول الربيع العربي من طلب يد العون من المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والعودة من جديد والدخول في الحلقة المفرغة للدين إلا وهي (ديون ثم فائدة الدين والعجز عن الدفع وإعادة الجدولة وفائدة أعلى وهكذا دواليك)، تلك هي طبيعة المشكلة والطرق المتاحة لحلها.

ولقد رافق ذلك خسائر عانت منها دول الربيع العربي قدرت (800) مليار دولار حسب ما ذكره عدنان القصار[2] رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والتي سوف تزداد بطول المراحل الانتقالية لهذه الدول وهذا مؤشر يعكس لنا جسامة المشاكل الاقتصادية التي تواجه هذه الدول وخير دليل على ذلك حالة مصر التي لم تحقق إي استقرار سياسي أو اقتصادي أو امني منذ ثورة 25 يناير 2011 ولحد ألان وأخرها الثورة الشعبية التي خرجت في 2013/6/30 بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها الشعب المصري والتي كانت نتيجتها عزل الرئيس المصري محمود مرسي.

جدول (4)

القروض المقدمة من صندوق النقد العربي في 2012 و2011

اسم الدولة	نوع القرض	مبلغ القرض مليون دينار عربي حسابي	مبلغ القرض مليون دولار	سنة القرض
مصر	تلقائي تسهيل التصحيح الهيكلي	43.7 58.3	201 269	2011
المغرب	إطار تسهيل النفط	13.7	63	2011
المجموع لسنة 2011	----	116	533	
موريتانيا	الممتد	9.12	41.9	2011+2012
تونس	دعم ميزان المدفوعات وتعزيز موقف الاحتياطيات الخارجية الرسمية	38	180	2012
المغرب	تعويضي	27.350	127	2012
المجموع لسنة 2012	------	74.47	348.9	
المجموع الكلي	--------	190.47	881.9	2012+2011

(1) البيانات لسنة 2012 عن وزارة المالية المصرية(www. Mof.gov.eg) والبنك المركزي المصري (www.cbe.org.eg).

(2) جريدة الشرق الأوسط ،العدد 12362 في 2012/10/2.

المصدر: جامعة الدول العربية. صندوق النقد العربي، التقرير السنوي لسنة 2011.

وتأسيسا على ما تقدم فان العودة إلى المؤسسات الدولية بهدف الاقتراض وان كان بنظر البعض الحل الممكن إلا انه برأينا حل وقتي لا يسمن ولا يغني من جوع يمنح اقتصاديات دول الربيع العربي القليل ويطلب في مقابله الكثير وعلى حساب الطبقات الكادحة من الشعوب. وهنا يسال سأل ما هو الحل الأمثل للشتاء الاقتصادي لدول الربيع العربي؟

إجابة السؤال تكمن في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۚ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٥٤ ﴾ [1] وقوله تعالى: ﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَأَنفَقُواْ لَهُمۡ أَجۡرٞ كَبِيرٞ ٧ ﴾ [2] وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ مِنۡهُ تُنفِقُونَ وَلَسۡتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغۡمِضُواْ فِيهِۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ٢٦٧ ﴾ [3] وقول رسولنا الكريم محمد في ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما: أن عبد الله بن عمر ــ رضي الله عنهما ــ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة وقال صلى الله عليه وسلم «**وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ**» [مسلم]، وعند الطبراني :«**لا يزال الله في حاجة العبد مادام في حاجة أخيه**».

وبناء عليه فان تعاليم ديننا الحنيف تدعو إلى مساعدة بعضنا للبعض الآخر لنكون كما أرادنا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم « المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعض» ولترجمة كل ذلك إلى خطة عمل من اجل التطبيق في الواقع العملي تقع على دولنا النفطية ذات الفائض في النقد الأجنبي مسؤولية (دينية وإنسانية) لدعم الدول العربية الأخرى التي تعاني ما تعانينه من مشاكل اقتصادية واجتماعية للخروج من مأزقها دون التوقف عند إي سبب يعوق ذلك سوء كان (سياسي، تاريخي، ديني) ويكون ذلك من وجهة نظرنا بتحويل جزء من الأموال المستثمرة في الصناديق السيادية للاستثمار في هذه الدول حتى ولو كانت الأرباح اقل بالمقارنة مع ما تحققه في الخارج.

والصندوق السيادي يمكن إن نعرفه بأنه عبارة عن أداة أو آليات يتم إنشائه من قبل الدولة في حالة توفر فائض مالي لديها من المصادر التالية:

- ❖ فائض في ميزان المدفوعات أو الموازنة .
- ❖ احتياطي العملات الأجنبية .
- ❖ عائدات تخصيص القطاع العام .

ولقد أنشأت هذه الصناديق لتحقيق جملة من الأهداف:

- ❖ توفير مدخرات للأجيال القادمة.
- ❖ التقليل من حدة الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها دول العالم.
- ❖ معالجة العجز في الموازنة العامة.

ومن الجدير بالذكر هنا إن عدد الصناديق السيادية في العالم يبلغ 650 صندوق وبقيمة إجمالية بلغت 5.2 تريليون دولار وبالتأكيد فان للدول العربية حصة من هذه الصناديق مبينة في الجدول (5) .

---

(1) سورة البقرة، الآية 254.

(2) سورة الحديد، الآية 7.

(3) سورة البقرة، الآية 267.

جدول (5)

موجودات الصناديق السيادية لبعض الدول العربية

الدولة	اسم الصندوق السيادي	المبلغ مليار دولار	سنة التأسيس	المصدر
الإمارات المتحدة	لجهاز أبو ظبي للاستثمار	627	1979	النفط
المملكة العربية السعودية	الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)	532.8	غير معروف	النفط
الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	342	1953	النفط
قطر	الهيئة العامة للاستثمار	115	2005	النفط
الإمارات المتحدة	مؤسسة دبي للاستثمار	70	2006	النفط
الإمارات المتحدة	الشركة الدولية للاستثمارات البترولية (أيبيك)	65.3	1984	النفط
ليبيا	المؤسسة الليبية للاستثمار	65	2006	النفط
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	56.7	2000	النفط
الإمارات المتحدة	شركة مبادلة للتنمية	53.1	2002	النفط
عمان	الاحتياطي العام للدولة	8.2	1980	النفط والغاز
السعودية	الاستثمار العام	5.3	2008	النفط
فلسطين	صندوق الاستثمار	0.8	2003	--------
	المجموع	1.941.2		

Source: Sovereign Wealth Fund Rankings, 2013, (www.swfinstitute.org).

الجدول أعلاه يبين لنا إن مجموع مبالغ الصناديق السيادية المعلنة فقط لبعض الدول العربية تبلغ (1.941.2) تريليون دولار وهذه الصناديق تصنف بالاعتماد على نوع التمويل(نفطي أو غير نفطي) أو بحسب الهدف منه (استثمار مثل هيئة أبو ظبي للاستثمار أو للادخار مثل صندوق ضبط الموارد في الجزائر) أو بالاعتماد على توجه سياسة الصندوق (داخلي مثل صندوق الاستقرار في روسيا أو خارجي مثل الهيئة العامة للاستثمار في قطر) وبشكل بديهي فان هذه الصناديق تتعرض للخسائر إثناء الأزمات الاقتصادية كونها موجهة للاستثمار في الخارج أكثر من توجيهها للاستثمار في الداخل فعلى سبيل المثال بلغت خسائر *الصناديق* الخليجية 400 مليار في 2008 جراء الأزمة المالية العالمية[1] . وهذه الصناديق تتعرض لتأكل القيمة بسبب التضخم إضافة إلى مخاطر التأميم.

وفي الوقت نفسه نجد إن ثلاث دول عربية من دول الربيع العربي هي (مصر، المغرب، الأردن) طلبت قروض من صندوق النقد الدولي بما مجموعه 13.05 مليار دولار (مصر 4.8، المغرب 6.2، الأردن 2.05) وإذا ما أضفنا إلى ذلك أجمالي الدين العربي البالغ 176.2 مليار دولار[2] فان المبلغ الكلي يمثل ما نسبته 9.75% من مجموع مبالغ الصناديق السيادية، وعليه فان عدة تساؤلات تطرح نفسها منها أين صندوق النقد العربي من كل هذا؟ ولماذا الرجوع مرة أخرى إلى طلب العون من المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي؟لماذا لا يتم استغلال

(1) للمزيد انظر:

- جاسم المناعي، ظاهرة صناديق الثروة السيادية، صندوق النقد العربي، 25 مارس.2008.
- سيفين بيرنيت، صناديق الثروة الخليجية: أدارة الثروة في زمن الاضطراب. مؤسسة كارنيغي للسلام، شباط ،2009،ص 2.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد ،2011.

أموال الصناديق السيادية لدعم الدول العربية وتسديد الديون العربية وغلق ملف الديون إلى غير رجعة؟ إجابة هذه التساؤلات مرتبطة بشكل أساسي بطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والمالية بين الدول العربية التي اقل ما يمكن أن توصف بأنها علاقات معقدة غير ثابتة متأرجحة (بين مد وجزر) بسب عدة عوامل منها:

1. مشكلة الحدود بين الدول العربية:
   أ. مشكلة الحدود بين السعودية وجيرانها.
   ب. مشكلة الحدود بين العراق والكويت.
   ج . مشكلة الحدود المغرب والجزائر.
   ح. مشكلة الحدود بين اليمن وسلطنة عمان.
2. المشاكل الحدودية بين الدول العربية وجيرانها من باقي الدول (العراق وإيران، سوريا وتركيا، السودان وأثيوبيا، والصومال وأثيوبيا، ليبيا والتشاد، السودان وجنوب السودان).
3. مشكلة المياه وذلك لأن 62 % من المياه العربية هي من خارج الوطن العربي وتشمل:
   - مشكلة نهر النيل بين دول المنبع ودول المصب .
   - مشكلة (العراق وسوريا وتركيا حول نهر الفرات) و(العراق وتركيا) حول نهر دجلة.
   - مشكلة فلسطين والأردن ولبنان وسوريا المستفيدة من نهر الأردن ونبع ألوزاني ومياه الجولان فهي في مواجهة دائمة مع إسرائيل.
4. تغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية.
5. التفاوت الكبير في المستوى ألمعاشي بين الدول العربية النفطية من جهة والدول العربية الفقيرة المثقلة بارتفاع المديونية من جهة أخرى.
6. التأثير الأجنبي المباشر منه والغير مباشر.
7. فقدان الثقة السياسية بين الدول العربية وخير مثال على ذلك مشكلة الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر والتي ألقت بضلالها على مشروع الاتحاد المغربي.
8. غياب الإرادة السياسية الموحدة لحل الأزمات التي تعصف بالدول العربية.
9. المشاكل الداخلية للدول العربية وضعف الموقف العربي الذي يسمح بالتدخل الأجنبي .
10. الصراع العربي الإسرائيلي.
11. قلة الضمانات المتاحة لدى الدول العربية المدينة للمقرضين العرب وغير العرب وضعف الثقة بالمستقبل العربي .

الخلاصة والاستنتاجات:

أن نجاح أي برنامج في حل المشكلات الاقتصادية للدول العربية لابد له من دراسة موضوعية لحجم هذه المشكلات وخصوصية البلد الذي يعاني منها ومن ثم وضع الخطوات العملية الناجعة من اجل حلها أو التخفيف من حدتها كلا حسب ظروفه وإمكاناته، ولكن بصورة عامة يمكن البدء بما يلي:

1. العمل على رفع رأس مال صندوق النقد العربي إلى المستوى الذي يمكنه من تقديم القروض للدول العربية دون الحاجة إلى طلب مساعدة المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
2. استغلال التوجه العامل الجديد نحو الاقتصاد الإسلامي بعد الأزمة المالية العالمية من خلال زيادة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الدول العربية أو خارجها والعمل على إعطاء صورة ناصعة البياض عن مميزات المعاملات الإسلامية المختلفة.
3. قيام صندوق النقد العربي بإلغاء الفائدة على جميع القروض والتسهيلات التي يقدمها للدول الأعضاء والعمل على تغطية التزاماته المالية السنوية عن طرق اقتطاع جزء من أرباحه المتحققة جراء الاستثمارات التي يقوم فيها أو من خلال الحصول على تمويل من الدول العربية النفطية لنفس الغرض والإعلان عن إلغاء الفائدة بجميع وسائل الإعلام المتاحة لقطع الطريق إمام المشككين بالاقتصاد الإسلامي ومعاملاته.
4. تشجيع الدول العربية النفطية على القيام بالاستثمار في القطاعات الحقيقة للدول العربية الأخرى:

ا. القطاع الصناعي بهدف النهوض به والذي بدوره سيعمل على التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة.

ب. القطاع الزراعي لما له من دور حيوي في دعم الاقتصاديات العربية حيث يساعد على :

- تحقيق الأمن الغذائي العربي.
- توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي.
- تقليل البطالة وزيادة الدخل القومي.
- تقليل التسرب الحاصل للعملة الأجنبية جراء استيراد المواد الغذائية وتحويل عجز الميزان التجاري إلى فائض جراء التصدير عبر تشجيع الأخير ودعم القطاع.

وفي نفس السياق لا يفوتنا الإشارة إلى إن الوطن العربي يعاني من نقص حاد في الإنتاج الزراعي حيث بلغت الفجوة الغذائية للدول العربية حسب ما أعلنته المنظمة العربية للتنمية الغذائية بلغت 34.3 مليار دولار سنة 2012 الأمر الذي يستوجب إعطاء مزيد من الاهتمام والرعاية للقطاع الزراعي وتحويله من مصدر تسرب للعملة الأجنبية إلى مصدر جلب لها.

- حتمية قيام صندوق النقد العربي بتحويل استثماراته إلى الأدوات المالية الإسلامية ليعطي حافز للآخرين ليحذو حذوه وفي المحصلة أعطاء دفعة قوية باتجاه التحول إلى الاقتصاد الإسلامي .

5. قيام الدول العربية ألمالكة للصناديق السيادية بتحويل استثماراتهم من الخارج إلى الداخل (الدول العربية الأخرى) والاقتداء بالشركات الأجنبية التي تتنافس للحصول على الاستثمارات في دول المغرب العربي والخليج والعراق وغيرها من الدول العربية لما في هذه الاستثمارات من أرباح ومن ثم تقليل الاعتماد على الخارج في كل شي وتوفير فرص عمل للملايين من العمال العاطلين في طول الوطن العربي وعرضه وكذلك توفير حياة كريمة لهم.
6. قيام الدول المدينة بتعديل هياكلها الاقتصادية والحرص على الأموال العامة ونبذ الفساد المالي والعمل الجدي الأمين لاستئناف النمو.

7. الاتفاق على قواعد وشروط تسديد القروض والديون المترتبة على الأقطار العربية الفقيرة لأجال طويلة وبتسهيلات ميسرة وتقليل شروط الضمانات التعجيزية.

المصادر :

1. القران الكريم.
2. ألكفري، مصطفى العبد الله، أهم عوائق التنمية في الدول العربية، الحوار المتمـــدن، 2004، العـــدد 965 ،2004، (www.ahewar.org).
3. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو" 2011.
4. جاسم المناعي، ظاهرة صناديق الثروة السيادية، صندوق النقد العربي، 25 مارس.2008.
5. جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، إصدارات عن الصندوق، نشأته،أهدافه، نشاطه، 2003.
6. جامعة الدول العربية ،صندوق النقد العربي، التقرير السنوي لعام 2011.
7. جامعة الدول العربية ،صندوق النقد العربي، إصدارات حول النشاط الآقراضي،2007 .
8. جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنة 2010،.2011.
8. جريدة الشرق الأوسط ،العدد 12362 في 2/10/ 2012.
9. سيفين بيرنيت، صناديق الثروة الخليجية: أدارة الثروة في زمن الاضطراب. مؤسسة كارنيغي للسلام، شباط ،2009.
10. صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، برقم 4674.
11. WWW.Mof.gov.eg
12. www.mof.gov.ye
13. www.mof.gov.ty
14. WWW. Sovereign Wealth Fund Rankings
15. www.cbe.org.eg
16. www.cbj.gov.jo
17. www.bkam.ma
18. World Development Report (2011), The World Bank, Washington ,D .C.